S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/767
2 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١١٢٠ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٧، حيث طلب إليّ المجلس أن أقدم تقريرا بشأن جميع الجوانب ذات الصلة بإعادة دمج منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المشار إليها فيما بعد باسم "المنطقة") دمجا سلميا.

٢ - وقد يذكر مجلس الأمن أنني حددت في تقريري المؤرخ ٢٣ حزيران/ يونيه (S/1997/487) استراتيجية خروج ذات مرحلتين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. ففي المرحلة الأولى، تُنقل المسؤولية التنفيذية عن الجزء الرئيسي للإدارة المدنية للمنطقة إلى كرواتيا مع احتفاظ الإدارة الانتقالية بالسلطة والقدرة اللتين تمكّنانها من التدخل وإلغاء القرارات إذا تدهورت الحالة وتعرضت منجزاتها للتهديد. وفي المرحلة الثانية، ورهنا بالأداء الكرواتي، تُنقل المهام التنفيذية الباقية. وقد وضعت هذه الاستراتيجية بهدف السماح بالتقليل من أفراد وموارد الإدارة الانتقالية على نحو تدريجي مع تولي السلطات الكرواتية المهام التنفيذية. وفي الفقرة ٥١ من تقريري، حددت مجموعة من الأهداف التي من شأنها أن تؤدي، إذا ما وفت بها حكومة كرواتيا، إلى القيام في وقت مبكر بنقل السلطة من الإدارة الانتقالية إلى هذه الحكومة.

٣ - وفي القرار ١١٢٠ (١٩٩٧)، قرر مجلس الأمن في جملة أمور أن يمدد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ وفقا لما سبق وروده في قراره ١٠٧٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ والاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/951، المرفق). وأيد المجلس الخطط المذكورة في تقريري المؤرخ ٢٣ حزيران/ يونيه فيما يتصل بالنقل التدريجي للمسؤولية التنفيذية المتعلقة بالإدارة المدنية في المنطقة، وكذلك فيما يتصل بإعادة تشكيل الإدارة الانتقالية. وكذلك شدد المجلس على أن يكون معدل الانتقال التدريجي للمسؤولية التنفيذية متناسبا مع ما تثبته كرواتيا من قدرة على طمأنة السكان الصرب والنجاح في إتمام إعادة إدماجهم سلميا. ووفقا لهذا القرار، ما فتئت الإدارة الانتقالية تراقب بدقة ما يبذله الكروات من جهود بهدف الوفاء بمجموعة الأهداف المحددة، وذلك مع القيام في نفس الوقت بتصغير حجم البعثة وبإعادة تشكيلها.

ثانيا - التقدم المحرز في مجال إعادة الإدماج

٤ - اتبعت الإدارة الانتقالية، طوال فترة بعثتها، سياسة التفاوض بشأن الاتفاقات العامة مع حكومة كرواتيا فيما يتعلق على نحو محدد بتنفيذ الحقوق والضمانات التي وردت في الاتفاق الأساسي وفي رسالة حكومة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق). وقد أبرمت حكومة كرواتيا هذه الاتفاقات العامة بأسلوب حر وبطريقة طوعية. وكان مقصدها متمثلا في طمأنة سكان المنطقة من جديد إلى أن ما لهم من حقوق وضمانات، باعتبارهم مواطنين من الكروات، سيكون موضع احترام خلال هذه الفترة الانتقالية، وسيظل كذلك إلى أن يشاء الله، هذا بالإضافة إلى توفير التوجيه اللازم للمسؤولين الكروات. وحتى ٢٥ أيلول/ سبتمبر، كان قد تم التفاوض بشأن ما يناهز ٣٣ من الاتفاقات والإعلانات الخطية.

٥ - وأثناء الـ ٢٠ شهرا الماضية، كانت حكومة كرواتيا قد حققت كثيرا من أهدافها الواردة في الاتفاق الأساسي وكذلك في رسالتها المؤرخة ١٣ كانون الثاني/ يناير. وقد عولجت بنجاح غالبية قضايا إعادة الدمج على الصعيد التقني. ومع هذا، وحتى ٢٥ أيلول/ سبتمبر، كانت هناك أهداف كبيرة بحاجة إلى التحقيق قبل نهاية الولاية. ومن ثم، فإن هذا التقرير يركز على تلك القضايا التي ما زال يلزم الاضطلاع فيها بعمل إضافي، وكذلك على الاتفاقات التي لم تتعرض إلا لتنفيذ جزئي أو لم تكن موضع تنفيذ على الإطلاق. وتسليط الضوء على هذا القضايا لا يجوز له أن يبخس من قدر المنجزات الشاملة التي حققتها الإدارة الانتقالية وحكومة كرواتيا، والتي أفضت إلى الاحتفاظ بالسلام في المنطقة لفترة عامين تقريبا، إلى جانب إنشاء قاعدة قوية يمكن أن يقوم عليها المستقبل.

٦ - وفي الوقت الذي يتناول فيه التقرير عديدا من مشاكل التنفيذ المحددة، فإن ثمة شعورا بقلق خاص إزاء قيام حكومة كرواتيا في الأسابيع الأخيرة بالتخلي عن التزامات لا غموض فيها سبق ورودها في وثائق أساسية، بما فيها رسالة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني/ يناير، إلى جانب تجاهل هذه الحكومة لنتائج الانتخابات التي أجريت في ١٣ و ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، باستخدامها تعداد عام ١٩٩١ كأساس لتحديد التمثيل النسبي للصرب/ الكروات في المؤسسات المحلية. وهذا يتناقض مع الأحكام الواضحة للاتفاق الأساسي التي تنص على أن كافة الأفراد الذين تركوا المنطقة أو الذين جاءوا إليها بعد إقامة دائمة سابقة في كرواتيا يحق لهم أن يتمتعوا بنفس الحقوق التي يحظى بها جميع المقيمين الآخرين بالمنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُطبق هذا المعيار في أنحاء أخرى من كرواتيا بتلك المناطق التي كان يشكل فيها الصرب أغلبية واضحة في عام ١٩٩١. وبناء على قوائم تسجيل الناخبين بالمنطقة في عام ١٩٩٧، تنتمي نسبة ٤٠ في المائة من سكان المنطقة على الأقل إلى إثنية صربية، ومن شأن التمثيل النسبي في المؤسسات المحلية أن يعكس هذه النسبة. وقد تزايد تصميم كرواتيا على إنهاء ولاية الإدارة الانتقالية، وتصاعد ضغطها للقيام بذلك، ولكن التقدم المحرز حتى اليوم لا يبعث على الثقة بأن إعادة إدماج سكان المنطقة سلميا تعتبر اليوم ذاتية البقاء ولا رجوع فيها.

دمج الخدمات والمشاريع العامة

٧ - حدث عموما تقدم كبير في مجال سيطرة الكروات على الخدمات والمرافق الإقليمية العامة. ولقد وفّرت الكهرباء على نحو منتظم بغالبية المناطق، والخدمات البريدية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية تعمل بأسلوب طبيعي، وأدخلت خدمات النقل بالقطارات على خطين من خطوط السكك الحديدية، ويجري حاليا إصلاح الطرق، وتم تسجيل ٠٠٠ ١٥ مركبة، وصدر ما يقرب من ٠٠٠ ١٧ رخصة قيادة، كما أعيد دمج مكتب الضرائب والعمل. وعـُرض ما يناهز ٢٠٠ ٤ عقد عمل في مشاريع ومؤسسات عامة سبقت إعادة دمجها، حيث قبلت السلطات المحلية نسبة ٩٦ في المائة منها. وثمة ٣٠٠ مركز أخرى لا تزال معلقة. واليوم، يتلقى جميع الموظفين جزءا من مرتباتهم على الأقل إلى حين التصديق على ما لديهم من وثائق ومؤهلات تصديقا نهائيا. ومن دواعي الأسف أن هذا التقدم لم يشمل تلك المجالات الهامة المتصلة بالتعليم والصحة والسلطة القضائية.

٨ - وهناك قضايا عديدة على صعيد العمالة لا تزال بدون حل. فحكومة كرواتيا لم تعلن إلا في ٢٤ أيلول/ سبتمبر، أنها تعتزم الامتثال لمرفق الإقرار بشأن العمالة الموقع في ١٤ شباط/ فبراير، والذي ينص على الاعتراف بسنوات الخدمة في الفترة المحصورة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ عند حساب طول مدة الخدمة. وهذا يؤثر على مستويات الأجور والأقدميات والاستحقاقات التقاعدية المستقبلية. ولم توضع تسوية ما لمركز العمالة المتصل بمئات عديدة من عمال البلديات التابعين للإدارة المحلية الصربية السابقة. وقد صرحت حكومة كرواتيا بأن ١١٢ فقط من الصرب سيعملون في الإدارة المحلية، وذلك على النقيض مما ورد في رسالتها المؤرخة ١٣ كانون الثاني/ يناير. وهناك شكوى متكررة تتمثل في تعمد إغفال أو تهميش المدراء الصرب بالمشاريع الإقليمية السابقة في نطاق عملية صنع القرار.

٩ - وتكفل الرسالة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/ يناير استقلالية التعليم للأقلية الصربية وغيرها من الأقليات بإعطائها الحق في إعداد منهج دراسي يعزز الهوية الثقافية والتاريخ والتراث في إطار نظام التعليم الكرواتي. ومع هذا، فإن ثمة قلقا لا يزال قائما بشأن عدم القيام حتى الآن بإعادة الدمج الكاملة للمدارس وفقا للاتفاق المتعلق بالتعليم الذي تم توقيعه. ولم تف وزارة التعليم وفاء كاملا بأحكام الاتفاقات الموقعة التي تشمل مجالات تتضمن التوزيع العادل والمنصف لمناصب مديري المدارس بناء على التركيب الإثني المتطور للمنطقة، واستخدام لغات وأبجديات الأقليات بالمدارس الثانوية، وإقرار مؤهلات المدرسين، ووضع لافتات على المدارس بالحروف اللاتينية والسيريلية. ومع بداية العام الدراسي الجديد في ٨ أيلول/ سبتمبر، كان هناك جو من القلق والتشكك، بالإضافة إلى القيام بمظاهرات عامة من جانب المدرسين والطلبة والآباء.

١٠ - وما برحت عملية إعادة إدماج القطاع الصحي بطيئة ومتعذرة. ولم يتحقق شيء من التقدم الأولي إلا في الأسابيع الأربعة الماضية من جراء تزايد الاهتمام الدولي بهذا المجال الذي لا يخلو مـــن مشاكـــل. ولم يوف، في البداية، باتفاق ١٦ حزيران/ يونيه المتعلق بتوفير لوازم طبية وتحمل مسؤولية مباشرة عن التكاليف التشغيلية للمرافق الطبية. وقد عانت المنطقة طوال فصل الصيف من حالات نقص شديد في الأدوية ولوازم المستشفيات. وفي منتصف شهر تموز/ يوليه، قـُدمت لمستشفى فوكوفار ومركز بلي

ماناستير الصحي شحنة أولى تتألف من كمية صغيرة من اللوازم الطبية. ولم تقم وزارة الصحة، إلا في ٢٨ آب/ أغسطس، باتخاذ ترتيبات مصرفية لتغطية المصروفات الروتينية اليومية في القطاع الصحي. وفي ١٢ أيلول/ سبتمبر قـُدمت كمية إضافية من الأدوية تكفي لمدة شهرين، وذلك لمستشفى فوكوفار.

١١ - ورسالة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني/ يناير تكفل حصول المنطقة التي تشكل الآن المساحة الواقعة تحت الإدارة الانتقالية على تمثيل صربي متناسب، مما يتضمن تمثيلا في المناصب العليا وفي القضاء أيضا. وبعد أربعة أشهر من التفاوض، لم يكن هذا قد تحقق بعد. وقد ذكر المسؤولون الكروات أن النسبة المئوية للتمثيل الصربي ينبغي أن تتحدد بناء على تعداد عام ١٩٩١، لا على قوائم تسجيل الناخبين في عام ١٩٩٧. وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر، عدلت حكومة كرواتيا عن موقفها السابق، ووافقت على تنفيذ التزاماتها بشأن التمثيل المتناسب للصرب، والقيام بالاشتراك مع الإدارة الانتقالية بتنسيق الامتحانات القضائية التنافسية وتعيين الصرب في مناصب القضاة بمحكمة أوسيك - بارانيا المحلية ومكتب المدعي العام والمحكمة التجارية.

إنشاء إدارة حكومية محلية

١٢ - بعد انقضاء خمسة أشهر على إجراء الانتخابات المحلية، فإن اتفاق تقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية الكرواتية والصربية الرئيسية لا يعمل جيدا. ولا يزال هناك نقص واضح في الالتزام من جانب المسؤولين الكرواتيين بالعمل على إنشاء إدارة حكومية محلية فعالة. وتعاني البلديات في جميع أنحاء المنطقة من نقص الموارد المالية الكافية. وقد تلقت بعض البلديات فقط مبلغ الـ ٠٠٠ ٥٠ كونا (٠٠٠ ٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا) وهي أموال مرحلة البدء التي حصلت على وعد بها من أجل مرتبات المسؤولين الرئيسيين وتكلفة عقد اجتماعات المجلس. ولن تكون هذه الأموال كافية لتشغيل الخدمات المجتمعية. ولم تعترف الحكومة الكرواتية بصورة قانونية بعد بحدود البلديات الجديدة. وفي حين أن بعض هذه البلديات قد تلقى المساعدة من سلطات البلد، فإنها غير قادرة على سحب أموال من حسابات البلديات بدون الاعتراف القانوني. ولم يحدث أي إلغاء رسمي للمؤسسات الكرواتية "في المنفى"، التي أنشئت خارج المنطقة. وهناك عدد ضئيل من المسؤولين المنتخبين الكروات الذين يقيمون في المنطقة أو لهم وجود معتاد بها. وتعمل سلطات الضرائب والجمارك فقط على أساس التفرغ.

إنشاء مؤسسات سياسية

١٣ - جرى في ٢٩ آب/أغسطس، بعد ثلاثة أشهر من التأخير، تسجيل المجلس المشترك للبلديات في خاتمة المطاف وفقا للقانون الكرواتي. وبدأ المجلس في المشاركة بصورة كاملة في حل القضايا المحلية وعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين في زغرب. وقد أنشئ المجلس الوطني الصربي ويمارس أعماله. وجرى تعيين أربعة من الصرب مساعدين للوزراء واثنين في منصب كبير مستشارين، بالرغم من أن التعاون من جانب الحكومة الكرواتية والتسهيلات التي قدمتها إليهم لم تكن على الدوام كافية. ومما أثار خيبة الأمل أن أداء بعض هؤلاء الممثلين الصرب قد جاء بدون الطاقة والخبرة اللازمين لتمثيل دوائرهم الانتخابية بفعالية.

١٤ - والأمر الذي يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ الاستقلال الذاتي الثقافي الصربي المحلي، الذي قدم الوعد به في رسالة كرواتية مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير، هو استمرار وسائط الإعلام المحلية باللغة الصربية. وقد رفضت القيادة الصربية المحلية اقتراح كرواتي سابق بإدماج جميع محطات الإذاعة والتلفزيون الصربية وتعيين جميع الموظفين الحاليين باعتبارهم وحدة إقليمية للشركة الكرواتية للإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة، واقترح، بدلا من ذلك، إنشاء شبكة إعلامية إقليمية متكاملة تحت قيادة وسيطرة المجلس المشترك للبلديات. ويتعارض هذا مع القانون الكرواتي لوسائط الإعلام. ويقوم المجلس المشترك للبلديات حاليا بتنقيح مقترحاته بغية إنشاء محطات منفصلة ومستقلة للإذاعة والتلفزيون في المنطقة والتي ستقدم تقارير وتغطية مستقلة للأنشطة والآراء الصربية والعرقية الأخرى.

المساواة في المعاملة عند تقديم الخدمات والاستحقاقات الحكومية

١٥ - هناك مؤشر رئيسي على نية الحكومة الكرواتية يتمثل فيما إذا كانت تقدم الخدمات والاستحقاقات الحكومية بطريقة عادلة ومنصفة إلى سكان المنطقة بغض النظر عن الانتماء العرقي. وجرى في تموز/يوليه ١٩٩٧ إعادة إدماج النظم الإقليمية للضمان الاجتماعي والبطالة والمعاشات التقاعدية من الناحية التقنية بالهياكل الكرواتية. ومن بين ٠٠٠ ٢٠ مستفيد سابق من المعاشات التقاعدية والضمان، قام نحو ٠٠٠ ١٥ من السكان المقيمين بإعادة قيد أنفسهم في صندوق المعاشات التقاعدية التابع للحكومة الكرواتية. وقد حصل ٥٠٠ ١٠ على استحقاقات المعاشات التقاعدية. ولا تزال توجد مع ذلك مشاكل بالنسبة لتسجيل عدد كبير من أصحاب المعاشات المحتملين الآخرين ودفع الاستحقاقات للمشردين وللمستفيدين السابقين من الضمان الاجتماعي.

١٦ - وقد حصل معظم المقيمين في المنطقة على وثائق كرواتية. وحتى ٢٥ أيلول/سبتمبر، كان قد تم إصدار نحو ٠٠٠ ١٤٦ وثيقة مواطنة، و ٠٠٠ ١٣٠ بطاقة هوية كرواتية و ٠٠٠ ١٢٦ جواز سفر. ورفضت مع ذلك طلبات تجنس أكثر من ٣٠٠ ١ من المقيمين على أساس أنهم غير مستوفين لأحكام القانون الكرواتي بشأن المواطنة الذي يتطلب "إمكان الاستنتاج من سلوكه، أو سلوكها، أنه، أو أنها، ملتزم أو ملتزمة بالنظام القانوني والعادات السائدة في جمهورية كرواتيا وأنه، أو أنها، يقبل أو تقبل الثقافة الكرواتية". وبموجب القانون المتعلق بوثائق السفر للمواطنين الكروات كانت هناك بعض حالات رفض منح جوازات سفر للصرب على أساس وجود دعاوى جنائية معلقة. وفي كلتا الحالتين، تم الرفض بدون تفسير كاف ولا يبدو أنه قائم على وقائع. وهناك أكثر من ٩٠٠ طلب استئناف لم يبت فيها في المحكمة الإدارية بزغرب لأشهر عديدة. وجرى تسوية عدد ضئيل جدا من طلبات الاستئناف هذه. وكنتيجة لذلك ظلت أسر صربية عديدة تعاني من الشك الشديد بسبب رفض منح المواطنة لأحد أفرادها. ويؤثر هذا أيضا على قدرة السكان المقيمين على البقاء في المنطقة والحصول على عمل واستحقاقات الضمان الاجتماعي.

إعادة الإدماج الاقتصادي

١٧ - جرى تهيئة الظروف الأساسية لإعادة الإدماج الاقتصادي من خلال تدابير مثل إدخال العملة الكرواتية، وإنشاء نظام معدل للجمارك الكرواتية وإعادة إدماج النظام المالي والمصرفي، وفتح المنطقة أمام

الحركة التجارية الكرواتية، وتشجيع التجارة بين المنطقة وبقية كرواتيا. غير أن السلطات الكرواتية ومجتمع رجال الأعمال الوطنيين قد تباطأوا في الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية. وتركزت إعادة الإدماج في القطاع الخاص أساسا في المجمعات الزراعية - الصناعية، وإهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا يزال يتعين أن تبدأ عملية الخصخصة. وجرى تسجيل أكثر من نصف الشركات المحلية بقليل وفقا للقانون التجاري الكرواتي، ويرجع هذا أساسا إلى بطء إجراءات المحاكم وثقلها وإلى فشل الصرب في التقدم سريعا بطلباتهم.

١٨ - ويعتبر المعدل المرتفع للبطالة في المنطقة وعدم وجود سياسة اقتصادية موحدة للحكومة الكرواتية كلية لمعالجة إعادة إدماج المنطقة مسألتان تثيران القلق. ولا يزال يتعين على الحكومة الكرواتية أن تعلن ميزانية تقدم موجزا للتكاليف والإيرادات للوفاء بالاحتياجات المتوقعة على إعادة الإدماج. وكان لرسوم المرافق المرتفعة للغاية المفروضة على نطاق البلد وتحصيل الجمارك الكرواتية على السلع المستوردة عبر الحدود أثر يتمثل في زيادة تكلفة السلع الاستهلاكية والخدمات العامة بصورة كبيرة بدون أن تقابلها زيادة في الأجور أو فرص العمالة. وقد ساهم هذا في المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها عدد كبير من المقيمين المحليين الذين تتسم حالتهم بالضعف.

المصالحة

١٩ - لم تتخذ حكومة كرواتيا أي إجراء للمبادرة بوضع برنامج عام للمصالحة الوطنية على نطاق البلد، على النحو المطلوب في القرار ١١٢٠ (١٩٩٧) وفي البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر (S/PRST/1997/45). وكان الرئيس تودجمان قد أكد في ١٢ آب/أغسطس للمدير الانتقالي السابق أنه سيتم إنشاء مجلس توجيهي وطني وستتخذ إجراءات سريعة لوضع وتنفيذ برنامج مزود بموارد كافية. وعوضا عن ذلك، قامت وسائط الإعلام الوطنية المملوكة للدولة بمهاجمة المفهوم ووصفه بأنه ساذج، ومهاجمة المدير الانتقالي ووكر لطرحه علنا. ويواصل التليفزيون الكرواتي عرض مقتطفات مثيرة للغاية من الأحداث التي وقعت أثناء الحرب وذلك قبل البرامج الاخبارية المسائية مباشرة، مكذبا بذلك التزام الحكومة بتشجيع المصالحة الإثنية.

٢٠ - وقد قام المسؤولون الحكوميون، عن عمد وعلى سبيل السخرية بمحاكاة الاقتراحات المدروسة المقدمة من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية للاحتفال بيوم للمصالحة، يمكن أن يوافق الذكرى السنوية لتوقيع الاتفاق الأساسي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بتنظيم احتفال ليوم واحد بعودة المشردين الكروات إلى المنطقة والإنهاء المبكر لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية. وقد تجاهلت المؤسسات الكرواتية وتجاهل المسؤولون الكرواتيون، بصفة عامة، الأساس الأخلاقي والمعنوي للمصالحة. ويتمثل رأيهم على ما يبدو في أن المصالحة التي تتم برئاسة الحكومة تنعكس إلى حد كبير في العلاقات والاتفاقات الثنائية القائمة مع جمهورية يوغسلافيا الاتحادية. وتعتبر المصالحة، في كرواتيا، مسألة شخصية خاصة بالأفراد. إلا أن التأييد الرسمي العلني للمصالحة لازم لبناء الثقة في جميع

أنحاء كرواتيا على ضوء استمرار عودة الصرب إلى بقية كرواتيا والعودة الوشيكة لأعداد كبيرة من المشردين الكروات إلى المنطقة.

الأشخاص المفقودون

٢١ - في إطار إعادة الإدماج والمصالحة، سعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية إلى نزع فتيل مسألة الأشخاص المفقودين الحساسة في المنطقة عن طريق تسهيل جهود اللجنة الثلاثية المعنية بالأشخاص المفقودين (المؤلفة من الكروات والصرب وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية). والدور الذي تضطلع به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية يتمثل في توفير الإشراف التنظيمي والاستقصائي والأمن، والعمل كعازل بين الأطراف خلال تلك الأنشطة التي كثيرا ما تكون مفعمة بالانفعالات، وتقديم معلومات موضوعية لصحافة كثيرا ما تتسم بالاستغلالية والإثارة. ومنذ تموز/يوليه، أخرجت من القبور رفات ما يزيد على ١٠٠ شخص في ظل ضمانات ملائمة وظروف تحفظ لهم كرامتهم. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على ضم الصرب إلى اللجنة الفرعية الإقليمية المعنية بالأشخاص المفقودين.

عودة المشردين واللاجئين

٢٢ - لقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بعمليات العودة. فوفقا للإحصاءات الكرواتية، عاد منذ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ما يزيد على ٢٠٠ ٥ شخص صربي إلى ديارهم من جميع أنحاء كرواتيا. ومن ضمن هذا العدد، عاد ٩٦٥ شخصا عن طريق استخدام القوافل الأسبوعية التي تنظمها منذ تموز/يوليه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الكرواتي للأشخاص المشردين واللاجئين. ووضع مائتان منهم ترتيبات خاصة للعودة. وعاد ما يزيد على ١٠٠ ٤ شخص "تلقائيا" دون صدور أي "إقرار" رسمي من حكومة كرواتيا. وقد منحوا الآن هذا الإقرار بأثر رجعي.

٢٣ - وفي الفترة نفسها، عاد ٣٢٠ شخصا فقط من الكروات المشردين إلى المنطقة بعد الحصول على إقرار رسمي من المكتب الكرواتي للأشخاص المشردين واللاجئين. وعاد ٥٠٠ ١ كرواتي آخر تلقائيا إلى القرى التي أعيد تعميرها أساسا في جنوب المنطقة. ويوجد ما يربو على ٧٥٠ منزلا شاغرا وصالحا للسكنى في المنطقة التي يمكن أن يرجع إليها الكروات فورا. وقد تم تأكيد أهمية عمليات العودة هذه لكل من السلطات الكرواتية ومنظمات المشردين، ولكن يبدو أن عودة الكروات إلى المنطقة تصادف عراقيل لأسباب سياسية. وتصر الحكومة على أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية هي المسؤولة عن عدم عودة الكروات لأنها تحرمهم من فرص العودة وتشترط عليهم الحصول على تصاريح للمرور. والحال ليس كذلك.

٢٤ - وقد تعطلت عمليات العودة في كلا الاتجاهين بسبب الإجراءات البطيئة التي يتبعها المكتب الكرواتي للأشخاص المشردين واللاجئين، وعدم استقرار الحالة الأمنية والاقتصادية في مناطق العودة المحتملة، والعقبات القانونية التي تحول دون استرجاع الممتلكات. ويجب على المشردين الذين يعيشون داخل المنطقة أن يسجلوا أسماءهم لدى المكتب، وأن يحصلوا على إقرار رسمي بالعودة قبل أن تحدث العودة الفعلية. وقد سجل ٠٠٠ ٢٣ شخص تقريبا (٧٠ في المائة من العدد المقدر للمشردين في المنطقة)

أسماءهم لدى المكتب. وأعرب أكثر من نصف عدد المسجلين عن رغبتهم في العودة إلى ديار تقع في مناطق أخرى من كرواتيا، ولكن حتى ١٥ أيلول/سبتمبر، لم يتلق سوى ٢٥٠ ٣ فردا إقرارا رسميا باستكمال ترتيبات العودة الخاصة بهم. وأثناء الفترة ذاتها، لم يصدر سوى ٣٠٠ ١ إقرار للكروات العائدين إلى ديارهم في المنطقة.

٢٥ - وفي جميع الحالات، يشير الإقرار إلى عودة الأسر إلى منازل شاغرة صالحة للسكنى أو الانضمام إلى أفراد أسرهم الذين مكثوا في البلد ولم يغادروه. بيد أن ١٥ منزلا من المنازل الواقعة خارج المنطقة والتي اعتبرت صالحة للسكن كانت في الحقيقة مدمرة أو مشغولة. وقد قلل ذلك من ثقة الصرب في العملية التي يقوم بها مكتب الأشخاص المشردين واللاجئين. ولم تجر تماما تسوية أي طلب من الطلبات المقدمة للعودة إلى منازل مدمرة أو مشغولة. وقال كبار المسؤولين الكرواتيين أنه سيكون من المتعذر تحديد التمويل اللازم لإعادة بناء المنازل الصربية.

٢٦ - ويُعرب كثير من المشردين الصرب عن قلقهم إزاء أمنهم الشخصي وظروفهم الاقتصادية في حالة عودتهم إلى مناطق أخرى من كرواتيا. ومن الواضح، أنه يتعين القيام بمزيد من العمل مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المتلقية. وتحقيقا لهذه الغاية، اشترك أعضاء من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة كرواتيا في اجتماعات المحافل العامة المعقودة في أنحاء كرواتيا بغرض معالجة شواغل المجتمعات المحلية التي يعود إليها الصرب. وقام المدير الانتقالي وممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كرواتيا بزيارة كينن وبنكوفاك في قطاع الجنوب السابق. وأكدا الحاجة إلى تهيئة بيئة آمنة لجميع المواطنين الكروات بغض النظر عن أصلهم الإثني، فضلا عن إتاحة فرص اجتماعية واقتصادية متكافئة لهم. واتضح خلال الاجتماعات أن استمرار وجود المفوضية في أنحاء كرواتيا لازم لبث الثقة في نفوس المشردين والعائدين وضروري لرفاههم.

٢٧ - ولم تعمل حكومة كرواتيا على إلغاء قانون مباشرة الممتلكات المحددة وادارتها بصفة مؤقتة الذي حث عليه القرار ١١٢٠ (١٩٩٧) أو إعادة حقوق المستأجرين للمشردين من الصرب الذين كانوا يعيشون في شقق مملوكة تعاونيا. ولا تزال اللجان المعنية بطلبات استرداد الممتلكات المنشأة في القطاعات السابقة غير فعّالة في تسوية الطلبات المقدمة من الصرب الكرواتيين المشردين الراغبين في العودة. وتؤثر هذه المسائل تأثيرا ضارا على رغبة اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في كلا الاتجاهين وعلى قدرتهم على ذلك. وقد بدأت وكالة العقارات الحكومية في شراء ممتلكات الصرب في سلافونيا الغربية. وسوف نرى ما إذا كانت الوكالة ستتيح فرصا متكافئة للصرب والكروات لشراء وبيع الممتلكات دون تمييز. وحكومة كرواتيا لا تعالج بشكل واف احتمالات حصول المشردين على تعويض عادل أو بقائهم في المنطقة، كما نص عليه الاتفاق الأساسي.

قانون العفو

٢٨ - في القرار ١١٢٠ (١٩٩٧)، حث مجلس الأمن حكومة كرواتيا، في جملة أمور، على إزالة نواحي الغموض في تنفيذ قانون العفو، والقيام بتنفيذه بعدالة وموضوعية طبقا للمعايير الدولية. ورغم أن حكومة كرواتيا قد صرحت علنا بأنها لم تعد تمتلك "قائمة بجرائم الحرب" لأشخاص في المنطقة تخرج أعمالهم الإجرامية المزعومة عن نطاق قانون العفو، فإن هذا التصريح لا يرقى إلى مستوى الالتزام بتقليل بواعث القلق العامة عن طريق إجراء تحقيقات في الجرائم الخطيرة المزعومة المرتكبة بحق القانون الإنساني الدولي بمشاركة الأمم المتحدة والصرب المحليين. وقد تحدث موظفو الأمم المتحدة مع مسؤولين كرواتيين وأكد لهم هؤلاء المسؤولون أنه يوجد لدى مكاتب العديد من المدعين العامين قوائم لصربيين كروات إما يجري التحقيق معهم أو اتـُهموا بارتكاب جرائم حرب أو أعمال إبادة جماعية.

٢٩ - وتثير تقارير مراقبي المحاكمات الدوليين شكوكا حول المعايير القانونية التي تطبقها بعض المحاكم الكرواتية عند تناول جرائم الحرب المزعومة. فمثلا، أدين رجل من الصرب بارتكاب أعمال إبادة جماعية وحـُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في أوسييك. وخلص مراقبون للمحاكمات من الأمم المتحدة ومنظمات أخرى إلى أنه لم تكن هناك أدلة كافية لإثبات التهم، وشككوا في صحة انطباق تهمة الإبادة الجماعية على الوقائع.

الحفاظ على السلامة العامة والأمن

٣٠ - إن وجود قوة من الشرطة تستطيع منع اندلاع أعمال العنف العرقية والسيطرة عليها أمر لا غنى عنه للصرب الماكثين في المنطقة وللكروات العائدين إليها. وقد أحرز تقدم كبير في تنظيم قوة الشرطة الانتقالية التي تتكون من ٩١٠ صربيين و ٨٤١ كرواتيا و ٥٢ فردا من أقليات عرقية أخرى. وهي تعمل تحت الإشراف الدقيق للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وهو إشراف تتزايد الحاجة إليه في حالة الضباط الكرواتيين في تلك القوة. وجميع المناصب العليا في تلك القوة موزعة بالصورة التي تتناسب مع التوزيع العرقي.

٣١ - وقد أحرزت قوة الشرطة الانتقالية تقدما كبيرا في تطوير خبرتها الفنية. بيد أنها لا تحظى بثقة كبيرة لدى الصرب المحليين أو الكروات العائدين. فلم يتحقق بعد التلاحم العرقي الكامل بين أفرادها كما يشكو بعض الضباط الصربيين من تعرضهم للتنزيل من رتبهم أو للنقل أو الإقالة أو لمجرد التجاهل بسبب أصلهم العرقي. وأدين عدة ضباط من قوة الشرطة الانتقالية في تهم جنائية أو بعصيان الأوامر أو المضايقة وأقيلوا من مناصبهم. ويقول كثير من الصرب المحليين إنهم لا يجرؤون على الإبلاغ بالتجاوزات خوفا من العواقب. وتتوافر أدلة كثيرة على أن ضباط قوة الشرطة الانتقالية مـُحجمون عن اتخاذ إجراءات ضد أفراد طائفتهم. ولم تـُثبت بعد قوة الشرطة الانتقالية أن لديها الخصائص التي تمكنها من أداء مهام الشرطة بفعالية وحياد في تلك المنطقة ذات المجتمعات المتعددة الأعراق.

٣٢ - وبعد انسحاب العنصر العسكري للإدارة الانتقالية، ستتحمل قوة الشرطة الانتقالية وحدها مسؤولية الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. وسيؤدي اتباع سياسة التخفيف المتزايد للقيود المفروضة على دخول المنطقة وعودة الكروات المشردين إلى نشوء حالات تعتبر بمثابة محك لقدرة قوة الشرطة الانتقالية على اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة. ورغم أن عدد الشكاوى المقدمة ضد بعض ضباط القوة لم يكن بالكثرة التي يصعب احتواؤها، فقد ترددت خارج المنطقة معلومات عن قيام الشرطة الوطنية الكرواتية بمضايقة الصرب وعن عدم قيامها بتأمين الصرب المقيمين في المنطقة أو المسافرين خارجها. وانعدام الثقة على الصعيد المحلي في قوة الشرطة الانتقالية وعدم ثبوت قدرة هذه القوة على السيطرة على التوترات العرقية يجعلان من الضروري للغاية أن تواصل هذه القوة العمل تحت سلطة مدير الإدارة الانتقالية وفي ظل المراقبة اليومية للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

ثالثا - المسائل الثنائية

٣٣ - في القرار ١١٢٠ (١٩٩٧)، شدد مجلس الأمن على أهمية التوصل إلى اتفاقات ثنائية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووضع نظام حدودي متحرر في المنطقة وتجريدها من السلاح. وبعد عدة تأخيرات، وقع وزيرا خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا في ١٥ أيلول/سبتمبر على اتفاق بشأن "نظام للحدود الميسور عبورها"؛ وسيسري الاتفاق اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وإذا ما دخل الاتفاق حيز التنفيذ الكامل، فإنه سيكون حاسما في تحقيق الاستقرار واكتساب ثقة الجماهير. بيد أنه لا يبدو أن الاتفاق يشمل بلديات جديدة تقع على الحدود وتم إنشاؤها في المنطقة قبل الانتخابات التي جرت في ١٣ نيسان/أبريل. وقد يصادف المشردون الصرب في المنطقة أيضا مشاكل في الحصول على تراخيص مناسبة لعبور الحدود لأن مستنداتهم الشخصية الكرواتية تبين أن محال إقامتهم الحالية توجد في بلدياتهم الأصلية الموجودة في أماكن أخرى في كرواتيا. وقد صرحت السلطات الكرواتية بأنه سيجري التصدي لهذه المشكلة.

٣٤ - وإلى أن يتم تنفيذ الاتفاق، تنتهج الإدارة الانتقالية سياسة تقوم على حرية عبور الحدود مع فرض ضوابط محدودة بغرض منع الأنشطة الإجرامية لعابري الحدود. ويقوم مراقبو الحدود التابعون للإدارة الانتقالية برصد أداء قوة الشرطة الانتقالية والدائرة الجمركية الكرواتية المعاد إدماجها. وقد أنشيء نظام جمركي معدل يتيح، مؤقتا ودون رسوم جمركية، استيراد عدد محدود من الأصناف التي تعتبر أساسية لاقتصاد المنطقة قبل إقامة روابط تجارية على نطاق كامل مع سائر أنحاء كرواتيا.

٣٥ - وقد شجع مدير الإدارة الانتقالية ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا على إجراء مشاورات ثنائية بشأن التجريد الطويل الأجل لمنطقة الحدود من السلاح. ويتمثل موقف كرواتيا في أنها مستعدة لإجراء محادثات بشأن التجريد من السلاح ولكنها لن تبدأها. وتقول كرواتيا إنه لا يوجد لديها مخاوف أو شواغل بشأن الوضع العسكري لمنطقة الحدود ولا تعتبرها مشكلة حقيقية في سبيل إعادة إدماج المنطقة. وتؤيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تجميد الأرصدة العسكرية. وما لم يتم التوصل إلى اتفاق

بشأن هذه المسألة قبل انتهاء ولاية الإدارة الانتقالية، فقد تترتب عليها آثار خطيرة من حيث الثقة والاستقرار على الصعيد المحلي من ناحية، وتطور الأوضاع على الحدود بين البلدين نحو التطبيع من ناحية أخرى.

رابعا - حقوق الإنسان

٣٦ - إن التقيد بأسمى المعايير الدولية لحقوق الإنسان أمر يكفله الدستور الكرواتي وأعاد تأكيده الاتفاق الأساسي. وبغية تحسين رصد هذه المسألة الهامة، أصبحت وحدة رصد حقوق الإنسان التابعة للإدارة الانتقالية جاهزة للعمل تماما، في مستهل آب/أغسطس ١٩٩٧، وذلك على أساس ترتيبات اتُفق بشأنها مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٣٧ - وتم تحديد حالات كثيرة جدا من انتهاكات حقوق الإنسان. وبالرغم من عدم وجود نمط ثابت لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المنطقة، فإن الأثر التراكمي للانتهاكات التي يرد وصفها أدناه والممارسات التمييزية المشار إليها في أجزاء أخرى من هذا التقرير شديد إلى حد أنه يجعل الصرب في المنطقة يشُكون في استعداد السلطات الكرواتية لحمايتهم بعد مغادرة الإدارة الانتقالية. ومن انتهاكات حقوق الانسان التي تم التأكد منها إجراءات المحاكمة غير المنصفة في قضايا جرائم الحرب؛ والاعتداءات على صرب المنطقة المشردين في أجزاء أخرى من كرواتيا على يد ضباط الشرطة الكرواتيين أو بتواطؤهم الواضح؛ والانتهاكات من جانب ضباط قوة الشرطة الانتقالية الكرواتيين، التي تتصل عادة بمضايقة المشردين الصرب؛ والتمييز ضد الصرب في مجالات من قبيل التعليم والعمالة والمعاشات والرعاية الصحية.

٣٨ - وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أصبح القانون الكرواتي نافذا تحت سلطة مدير الإدارة الانتقالية، في المنطقة التي تشرف عليها الإدارة الانتقالية بالرغم من أن إعادة إدماج الجهاز القضائي لم تتم بعد. وفي الوقت الحاضر، تتولى المحاكم المحلية السابقة إنفاذ القانون الكرواتي. وتسبب ذلك في تأخير حل مسألة الاحتجاز قبل المحاكمة الذي طال أمده بدون موجب لعدة سجناء في سجن بيلي مناستير، أعرب بعضهم عن رغبتهم في أن تتولى محكمة كرواتية محاكمتهم. وأفضى استعراض المحكمة العليا الكرواتية لهذه القضايا إلى الإفراج عن شخص واحد، ولكن القضايا الأخرى لا تزال بدون حل.

٣٩ - وكثرت في الشهرين الماضيين الأنباء التي تفيد بتخويف المشردين الصرب ومضايقتهم من جانب كرواتيين من خارج المنطقة. وشملت هذه الأعمال قيام مالكين كرواتيين، مرفوقين أحيانا بضباط قوة الشرطة الانتقالية أو موظفين بلديين، بزيارات متكررة إلى منازل يشغلها مشردون صرب، والشتم، والتهديدات، والإنذارات. وتلقى كثير من الصرب مكالمات هاتفية، متكررة أحيانا، تنطوي على تهديد بالعنف أو القتل. ويشكل اشتراك ضباط قوة الشرطة الانتقالية المباشر أو غير المباشر في المضايقة أو التخويف عاملا مزعزعا للاستقرار.

٤٠ - وفي الوقت ذاته، قد يتسبب سلوك ضباط الشرطة الكرواتيين في أجزاء أخرى من كرواتيا في ثني الصرب عن العودة إلى هناك. وتعرض صرب من المنطقة إلى الاعتداء على يد كرواتيين عندما كانوا يزورون أجزاء أخرى من كرواتيا ولم يحصلوا على الحماية أو الدعم من ضباط الشرطة الكرواتيين؛ بل إن الاعتداء كان، في إحدى الحالات، من جانب ضابط شرطة كرواتي متقاعد وتم داخل مخفر للشرطة وأفضى إلى توجيه نفس التهم للضحية وللجاني. وفي ثلاث حالات أخرى، دعيت الشرطة إلى مكان الحادثة ولم تعتقل المعتدين الذين كانوا هناك حتى ذلك الحين، وفي إحدى الحالات، عمدت الشرطة إلى احتجاز واستجواب الضحية.

٤١ - وأحد الشواغل الأخرى التي قد تؤثر على استعداد الصرب للاندماج من جديد في المجتمع الكرواتي يتصل بوسائط الاعلام الكرواتية. فهناك عدد من الصحف المتاحة بحرية في الاسواق ينشر كلاما منطويا على كراهية الصرب بالرغم من حظر القانون الكرواتي والقانون الدولي لهذا الكلام.

٤٢ - ويواجه أفراد الأسر المزدوجة الأصل التي بقيت في المنطقة طيلة فترة الحرب احتمال التمييز ضدهم في التمتع بحقهم في العمالة. وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧، فقد كثير من المنتمين إلى هذه الفئة وظائفهم أو استعيض عنهم بالصرب. وهم حاليا في وضع غير موات؛ فلا يحق لهم التمتع بالامتيازات المخولة للمشردين الكرواتيين لأنهم قضوا سنوات الحرب داخل المنطقة. ولا يستفيدون من الحماية التي توفرها الاتفاقات المبرمة مؤخرا بشان العمالة لانهم لم يتمكنوا من العمل في ظل الحكم الصربي.

خامسا - إعادة تشكيل الإدارة الانتقالية

العنصر العسكري

٤٣ - وفقا للقرار ١١٢٠ (١٩٩٧)، خُفض عنصر الإدارة الانتقالية العسكري من ٠٠٠ ٥ إلى ٥٣٠ ٢ فردا. وأعيدت الكتيبتان الباكستانية والأردنية وسرية الاستطلاع الأرجنتينية إلى أوطانها بين ١٥ تموز/يوليه و ١٢ آب/أغسطس. واستلمت الكتيبتان الروسية والبلجيكية المتبقيتان مجالات مسؤولية الوحدات المغادرة. وأتاحت الحالة الأمنية في المنطقة إعداد خطط لزيادة خفض العنصر العسكري. واكتمل سحب العنصر العسكري من نقاط التفتيش بين المنطقة وبقية كرواتيا في ١٥ أيلول/سبتمبر. وفي الوقت الحاضر، تتولى قوة الشرطة الانتقالية، تحت إشراف الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، المسؤولية الكاملة عن مراقبة نقاط التفتيش هذه.

٤٤ - وتركز الأنشطة الحالية للإدارة الانتقالية على تهيئة الظروف المساعدة على عملية إعادة الإدماج والمصالحة وتدعم في الوقت ذاته العودة الآمنة للمشردين واللاجئين. ويتولى المهندسون العسكريون التابعون للإدارة الانتقالية ومركز العمل في مجال إزالة الألغام بالتعاون الوثيق مع حكومة كرواتيا، مسؤولية إدارة ورصد أنشطة إزالة الألغام في كامل أرجاء المنطقة؛ وأزيلت الألغام مما يزيد عن ١٥٠ كيلومترا من السكك الحديدية، و ٧٥ كيلومترا من خطوط الطاقة العالية الفولطية و ١٠ قرى. وقدم العنصر العسكري الدعم أيضا

لبرنامج إعادة شراء الأسلحة الذي ترعاه حكومة كرواتيا، والذي جُمع عن طريقه في فترة سنة واحدة قرابة ٠٠٠ ١٠ بندقية، و ٠٠٠ ٧ من الأسلحة المضادة للدبابات، و ٠٠٠ ١٥ قنبلة، ومليوني طلقة ذخيرة وعدد كبير جدا من الألغام وغيرها من المتفجرات.

مراقبو الأمم المتحدة العسكريون

٤٥ - يقدم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون المعلومات عن الحالة الأمنية داخل المنطقة من خلال الاتصالات الوثيقة بالمجتمع المحلي والقادة العسكريين السابقين. ويقيمون صلات وثيقة مع القوات العسكرية الكرواتية والشرطة في أوسييك وفينكوفتشي وقد زادوا عدد الدوريات على امتدات المنطقة الفاصلة السابقة وغيرها من مناطق التوتر المحتملة، وكان ذلك بمثابة رادع للعصيان المدني. ويواصل المراقبون العسكريون تقديم الدعم الواسع النطاق لبرامج الإدارة الانتقالية عن طريق تيسير عودة المشردين في الاتجاهين، وتحديد المنازل الشاغرة ورصد مسائل حقوق الإنسان. ومع انسحاب كتائب الإدارة الانتقالية، ستزداد مسؤولية المراقبين العسكريين عن رصد الحالة الأمنية.

الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

٤٦ - بالنظر إلى الحاجة إلى الاشراف المستمر على قوة الشرطة الانتقالية، لم يتسن تنفيذ خطة خفض الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، على النحو المقترح في تقريري المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه. ونتيجة لذلك، ستظل الشرطة المدنية بقوامها الحالي البالغ ٤٠٠ فرد لتواصل رصد كافة عمليات قوة الشرطة الانتقالية، بما في ذلك وحدة العمليات الخاصة، ووحدة الحراسة النهرية، ومراقبة نقاط التفتيش ونقاط العبور الحدودية، وكذلك القيام بأعمال الدوريات في كافة أرجاء المنطقة، وإجراء التحقيقات الخاصة ورصد المحاكم والسجون. وسيستدعي استمرار عنصر الشرطة المدنية بقوامه الحالي الاحتفاظ بـ ١٢٠ مساعدا لغويا، وهو ما يفوق بـ ٣٦ شخصا الرقم المخطط له في الأصل بالنسبة إلى هذه المرحلة من إعادة تشكيل الإدارة الانتقالية.

سادسا - ملاحظات

٤٧ - في تقريري المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه، أبديت ملاحظة مفادها أنه كان يجري وضع اللمسات الأخيرة على عمليـــة إعادة الإدماج المؤسسي للإقليم في المنطقة رغم أن إعادة إدماج السكان لم تكن قد بدأت إلا على نحو محدود للغاية. وقد وثق سكان المنطقة في الالتزامات التي تعهدت بها حكومة كرواتيا تحت إشراف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، غير أنهم لا يزالون متوجسين وغير متأكدين من أنه سيتم الوفاء بتلك الالتزامات والمحافظة عليها.

٤٨ - وأيد مجلس الأمن، في قراره ١١٢٠ (١٩٩٧)، خططا من شأنها أن تؤدي إلى انتقال السلطة عن المنطقة إلى كرواتيا في حينه وبنجاح في غضون المدة المتوخاة في الاتفاق الأساسي. وكما أكد المجلس، فإن الشرط الأساسي لنجاح إتمام إعادة الإدماج السلمية للمنطقة هو التعاون التام من جانب حكومة كرواتيا،

التي تقع على كاهلها مسؤولية إقناع السكان المحليين بأن إعادة إدماج سكان المنطقة عملية قابلة للاستدامة وأن عملية الوفاق والعودة لا رجعة فيها.

٤٩ - ولقد حققت كرواتيا إنجازات كبيرة فيما يتصل بالجانبين الرسمي والتقني، مثل إعادة إدماج مؤسسات الدولة. ولكن تعاونها في إعادة إدماج سكان المنطقة وتنفيذ الاتفاقات ذات الأهمية بالنسبة لحقوقهم الطويلة الأجل ورفاههم لم يكن على نفس القدر في الوضوح. وأعرب مجلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر (S/PRST/1997/45)، عن بالغ قلقه إزاء إحراز تقدم كبير من جانب حكومة كرواتيا في الوفاء بالشروط والمهام الأساسية بالنسبة لنقل السلطة التنفيذية في المنطقة إلى جمهورية كرواتيا.

٥٠ - ومن دواعي القلق البالغ أن حكومة كرواتيا لم تقم بأي محاولة لبدء ودعم برنامج وطني يرمي إلى المصالحة وبناء الثقة. ولا يزال من المتعين على القيادة السياسية أن تعد السكان، على أقل تقدير، للتعايش تعايشا سلميا وللبدء في إعادة بناء مجتمعات محلية ذات أصول إثنية متعددة في المنطقة تزاول شؤونها بشكل طبيعي. وهناك حاجة واضحة لمثل هذا البرنامج لتفادي وقوع أي مضايقات لأسباب إثنية، في المنطقة وفي جميع أنحاء كرواتيا، أثناء عودة السكان المشردين إلى ديارهم.

٥١ - وينبغي التشديد على أن من الممكن تحقيق التنفيذ الكامل والسريع للاتفاقات والالتزامات من خلال اتخاذ حكومة كرواتيا الإجراءات المناسبة. ولكن باستعراض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، لا الأقوال الصادرة عنها، خلال الشهرين الماضيين، يتبين وجود أوجه نقص كبيرة وانعدام الإرادة السياسية. ويبدو أن استراتيجية خروج إدارة الأمم المتحدة الانتقالية قد اتخذت كهدف للإجراءات الكرواتية بدلا من أن تكون وسيلة يمكن من خلالها طمأنة السكان المحليين بما يكفي لتهيئة المجال لنقل السلطة إلى كرواتيا والانتقال على نحو سلس إلى ترتيبات رصد دولية طويلة الأجل.

٥٢ - بيد أن حكومة كرواتيا أعلنت في الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها مع مدير الإدارة الانتقالية، أن كفالة انتهاء مهمة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بنجاح بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ هو من الأولويات العليا للدولة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أبلغ رئيس وزراء كرواتيا مدير الإدارة الانتقالية أن حكومة كرواتيا قررت أن تتعاون بشكل كامل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في العمل، على وجه السرعة، على حل جميع القضايا المتبقية التي هي موضع خلاف أو التي لم تنفذ بعد. ورحب مدير الإدارة الانتقالية بالالتزامات التي طال انتظارها، وأبدى استعداد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية للتعاون تعاونا كاملا من أجل تمكين الحكومة من تحقيق وعودها.

٥٣ - وخلال الـ ٤٨ ساعة التالية، أعيد تأكيد الالتزامات الكرواتية التي لم يمتثل لها على امتداد شهور، واختتمت بسرعة عدة مفاوضات كانت مجمدة. وشملت تلك الالتزامات التزامات في مجالات التعليم،

وإعادة إدماج الجهاز القضائي، وتشغيل وتمويل الهيئات المنتخبة، وتزويد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ببعض الوثائق المتعلقة بـ ٢٥ حالة إدانة في جرائم حرب يدعى ارتكابها.

٥٤ - وأعرب القادة الصربيون المحليون عن ارتياحهم لتوفر الشروط التقنية اللازمة لإتمام إعادة الإدماج السلمي، ولكنهم يصرون على أن الاتفاق الأساسي لم ينفذ تنفيذا تاما وثابتا وأن عدة التزامات واردة في الرسالة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير وفي عدة اتفاقات فرعية خطية لم يوف بها. وفي رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر، طلب رئيس حزب الصرب الديمقراطيين المستقلين ورئيس المجلس المشترك للبلديات استمرار وجود الأمم المتحدة في المنطقة في الفترة التالية لانسحاب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

٥٥ - بيد أن أداء بعض القادة الصرب المحليين كان سلبيا ينقصه الحماس. فهم لم يستفيدوا استفادة تامة من الحقوق الممنوحة للصرب في الرسالة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير. ولم يبدوا أي همة أو يتخذوا مبادرة في تشجيع السكان على الاستفادة من البرامج الكرواتية، وتسببوا في إبطاء التقدم في بعض المجالات، مما شمل التباطؤ في إعطاء موافقتهم على طبع الكتب المدرسية المقررة للمدارس الصربية. وترك لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية مهمة الحث على التسجيل الفوري للأعمال التجارية المحلية، والتخطيط لأنشطة بناء الثقة فيما بين الجماعات الإثنية المتعددة وتنفيذها، والإعداد لعودة الكرواتيين إلى المنطقة.

٥٦ - وقد أدت أوجه النقص في التعاون والأداء الكرواتي خلال الشهرين الماضيين إلى تأخير قرار مدير الإدارة الانتقالية بشأن تحقق الشروط اللازمة لنقل السلطة إلى كرواتيا. ولم تكتمل المرحلة الأولى من استراتيجية الخروج، ومن ثم لا يمكن تسليم السلطة في الوقت الحاضر. وهو يرى أن نقل السلطة في المنطقة إلى كرواتيا في الوقت الحاضر سيعرض ما تم إنجازه للخطر، ولكنه يرى أن بإمكان الحكومة الكرواتية الوفاء بواجباتها والتزاماتها إن حرصت على بذل الجهود الكافية في الوقت المتبقي.

٥٧ - ونظرا لهدوء واستقرار الحالة العسكرية في المنطقة، يعتبر مدير الإدارة الانتقالية أن المرحلة الثانية، أي إعادة الوحدات العسكرية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى الوطن، يمكن أن تبدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وتكتمل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مع الإبقاء على ٧٢٠ من الأفراد العسكريين، فضلا عن فصيلة حراسة قوامها ٤٥ فردا في بليسو. ولكن نظرا لعدم تحقق الشروط اللازمة للتمكين من الإدماج الكامل لقوة الشرطة الانتقالية في قوة الشرطة الكرواتية حتى الآن سيلزم وجود قوة الشرطة المدنية بقوامها الفعلي الحالي البالغ ٤٠٠ فرد حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على الأقل. وتقتضي الضرورة أيضا أن يظل عدد المراقبين العسكريين للأمم المتحدة كما هو أي ١٠٠ فرد.

٥٨ - وستواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية التعاون بشكل وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المساعدة على إنشاء البعثة الطويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المزمع إنشاؤها في كرواتيا. وإنني على علم بما تم الإعراب عنه، في هذا السياق، من شواغل إزاء ضرورة إتاحة الموارد

الكافية والمناسبة كيما تؤدي الشرطة مهمة الرصد المنوطة بها في فترة ما بعد كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وهي مهمة شديدة الأهمية، كثيفة الموارد.

٥٩ - وقد تحققت إنجازات كثيرة منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وسيعترف للكروات والصرب على السواء بفضل كبير إن برهنوا عن استعدادهم للعمل معا في المستقبل. ولكن، كما أظهر هذا التقرير، ثمة مناسبات كثيرة أخل فيها بالوعود وقوضت فيها الثقة.

٦٠ - وإنني أؤيد مدير الإدارة الانتقالية في تقييمه أنه لا يزال هناك متسع من الوقت أمام كرواتيا لزيادة تحسين أدائها وللوفاء وفاء تاما بواجباتها قبل ١٥ قانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وهو الموعد الذي سيتخذ فيه المجلس قرارا بشأن مستقبل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ويجب أن يوضع الالتزام الذي جددته كرواتيا مؤخرا موضع التطبيق العملي على الفور لبناء الثقة الكافية في أن إنهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لن يعرض للخطر بما تم التوصل إليه من نتائج خلال سنتين من الجهد الدولي المكثف في عملية إعادة إدماج المنطقة وشعبها على نحو سلمي. وأقترح تقديم تقرير آخر إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية إعادة الإدماج بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٦١ - وختاما، أود أن أشيد بمدير الإدارة الانتقالية، السيد ويليام ووكر، وأفراد الإدارة من المدنيين والعسكريين المتفانين في أدائهم والتزامهم وخدمتهم للمجتمع الدولي.

- - - - -